

لا الظاهرة الماء المستعمل لا يستقر في مثل بل يجر حوله في خمر  
هو فيكون الحار والبارد الموصوفين اكثر من ذلك اي من ابراهيم فابرايم  
لا يجوز ان يكون الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فتكسر  
استوائه فلا يجوز الاداء بزوايا في موضع الدخول او في موضع  
الخروج لانه جار وان كان خرسا في خرس فما تفرقه لا يجوز  
الوقوف في موضع الدخول او الخروج ونحوه من الماء اذا كان وسما  
خرسا في جنس وكما في الماء يخرج منها اية يتوجهها ان كان يخرج  
الماء حركة ظاهرة من جاريته اية جارية البتة وقد روي  
باعتبارهم وهو ان الماء يستقر في المركبة على المخرج من سفد العين  
يجوز الوقوف فيها لانه الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لثقله  
انما في الماء في خروج من يتبع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا  
يجوز الوقوف فيها وقال القاصي ان الماء يخرج من فاه في هذه  
الصورة والتي قبلها الا ان هذه التقدير غير لازم وانما  
الاعتقاد على الذي ينظر فيه ان خرج الماء المستعمل اية علم  
خروجه من ساعته لثقله اي لثقل الماء وهو لا يجوز  
الوقوف في اللوز والعين والوفلواي وان لم يعلم خرج الماء  
المستعمل فلا يجوز الوقوف به بالثلج اذا كان في الماء بحيث يتقاطر  
على العين ويجوز ان لا يهضم مطلق ولا يتيمم اذا فسد على استعماله  
كذلك والراي وان لم يكن زائدا ولم يتقاطر على العين فيجب

مطلب  
بالثقل  
من

عند

عند ذلك يتم ولا يجوز ان يمد على العوض في غير تقاطر لانه  
ليس بماء وحكم البرد فيكم الثلج حوض صغير كروي احضرت  
رجل منه بغيره وجرى الماء من اللوز فيه فوضاه ذلك انزل  
او غير من ذلك المجرى جازي وضوئه لانه في موضع خبار وان  
اجتمع في ذلك الماء الذي اجراه في موضع وكري من جنسه  
او في ذلك الموضع بغيره فاجري الماء فيه فوضوه منه ثم جاز  
وضو السلك الذي كان بين المكانين مسافة فانه قلت اي ولو كان  
المسافة قليلة ذرف في الخيط ومقدار تلك المسافة لانه  
لا يستقر الماء المستعمل ان سقط في الماء الذي في المروان  
وفي رواية المولى ع: اني يوسف ماء الحمام مني لانه الماء  
في عدم يتجه بالثقل فيسقط ما لم ينزل انما حقا ولو جاز  
فيه وفيه هذا ثم يتجسس واختلاف المتأخرين في بياض هذا  
القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف بهذا القول حاله  
محصرة وهو ان تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى في الحال  
اما اذا كان الماء يخرج عن الزنوب المحوص الحمام والفاوس  
فيترقب منه غزاة متداركا بكسر الهمزة او متلو حقا للثقل بوضو  
بعضا وهذا هو اختيارنا من غيرنا في الفتوى حتى لو كان الماء  
سائكا او كان في القوت في ولا يجرى في الزنوب ما يتجسس  
في المحوص ويعليه الاعداد وهم اية المتأخرين في ذلك هو اي

ه الا يوجب جمع الزنوب فاستدلوا في ابي يوسف  
الراسخون في العلم مطلقا فيمكن ان يكون  
وفي هراسر الختوم كبير